

## الخطة التعليمية الفردية (بي إي آي)

وعملا بالمادة 5 من المرسوم الرئاسي المؤرخ 24 شباط / فبراير 1994، فإن خطة التعليم الفردي هي الوثيقة التي تتضمن التوليف المنسق للمشاريع الثلاثة (التعليمي-التربوي، والتأهيلي، والتنشئة الاجتماعية) والذي ينص في الفقرة 1 من المادة 13، القانون رقم 104 لعام 1992، على الاندماج الفعال على المستوى المدرسي و خارج المناهج الدراسية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد تم اعداد (بي إي آي) المشار إليها في المادة 12، الفقرة 5، من القانون 1992/104 من قبل فريق العمل المعني بالإعاقة (جي إل إتش أو)، الذي يتألف من مجلس الصف بأكمله، إلى جانب مشغلي الوحدة المتعددة التخصصات، وموظفي الخدمة الاجتماعية، بالتعاون مع والديهم. وتتضمن الوثيقة جميع الأنشطة التعليمية والتربوية المخططة، مع عمليات التحقق والتقييم ذات الصلة، ويكون قد تم وضعها بحلول 30 تموز / يوليه من السنة الدراسية السابقة (الفقرة 3 من المادة 1 من مرسوم رئيس مجلس الوزراء 23 شباط / فبراير 2006، رقم 185).

وتلتزم (بي إي آي) بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تحقيق الأهداف المشتركة والمشار إليها، مع عمليات مراجعة في منتصف المدة للأنشطة التي تم تنفيذها والتعديلات المحتملة. ومع بداية كل عام دراسي، يجب مراجعة (بي إي آي) وتحديثها عن طريق التحقق من التقدم الذي تم إحرازه.

خلال الانتقال من مرحلة تعليمية لأخرى، يتخذ مدير المدرسة الترتيبات المناسبة مع المدرسة التي اختارها التلميذ ذو الإعاقة لمواصلة دراسته من أجل ضمان استمرارية تولى المسؤولية، كما هو مخطط، وكما يتوجب في العملية التربوية. أيضا خلال المرحلة الواحدة يتم تنفيذ (بي إي آي) بالتعاون مع معلمين من المرحلة السابقة الذين اشتركوا في مبادرات الدعم.

مع نهاية المرحلة الإعدادية، سيتم تفعيل أفضل أشكال التوجيه والتوجيه الذاتي للطلاب ذوي الإعاقة، لمساعدته على اختيار المسار التدريبي المناسب لقدراته وتفضيلاته. وتنص المادة 3 من الاتفاق المبرم بين الحكومة والأقاليم والهيئات المحلية بتاريخ 20 مارس/أذار 2008 على أنه خلال الفترة التعليمية وخصوصاً المرحلة السابقة لإنهاء المرحلة التعليمية أو التدريبية، فإن الهيئات المدرسية بالتعاون مع خدمة الطفولة والمراعاة بالهيئة الصحية القومية، والخدمات الاجتماعية، والأسرة، تلتزم بتبني مبادرات لتعزيز تسهيلات تقدم للشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في حياته المقبلة، على سبيل المثال الانتقال إلى العمل أو إلى المدرسة، التدريب، واتفاقات التعاون مع الوكالات الإقليمية المسؤولة عن البالغين ذوي الاحتياجات الخاصة، من أجل ضمان استمرارية مشروع الدعم الفردي. عند هذه المرحلة، فإن كل من الأقاليم والمكاتب الدراسية الإقليمية والهيئات العامة المشار إليها في المادة 1 الفقرة 5 من القانون رقم 328 المؤرخ 8 نوفمبر لعام 2000. يخططون ويعملون على تعزيز الإجراءات المتخذة لضمان توفير أفضل الظروف الانتقالية لحياة الكبار طبقاً للنمط الملائم للخصوصية الإقليمية.

عند صياغة خطة التعليم الفردي، ينبغي وضع مقترحات لتحديد الموارد اللازمة، بما في ذلك مؤشر لعدد ساعات الدعم، التي ينبغي أن تكون موجهة حصراً إلى التعليم والتدريب، في حين تبقى مسؤولية الهيئات الأخرى عن توفير الموارد المهنية والمواد الضرورية لإدماج ودعم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، اللذان تقتضيهما الخطة التعليمية الفردية، عملاً بالمادة 10 الفقرة 5 من القانون رقم 122 بتاريخ 30 يوليو 2010.

وبموافقة المرسوم التشريعي رقم 66 المؤرخ 13 نيسان / أبريل 2017، تصبح خطة التعليم الفردي جزءاً لا يتجزأ من المشروع الفردي المشار إليه في المادة 14 من قانون 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2000 رقم 328.

واعتباراً من 1 سبتمبر 2019، سندخل بعض التعديلات الجزئية على إعداد مشروع تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بالتشريعات الحالية، وسيتم اعتمادها والموافقة عليها من قبل المعلمين مشتركين أو مجلس الصف، بمشاركة الآباء أو الأشخاص الذين يتحملون مسؤوليتهم، والشخصيات المهنية المتخصصة من داخل وخارج المؤسسة الدراسية والذين يتفاعلون مع الصف الدراسي والتلميذ وبدعم من وحدة التقييم المتعددة التخصصات .

وسيتم وضع خطة التعليم في بداية كل سنة دراسية تبدأ من مرحلة رياض الاطفال، مع وجود تحديثات في وجود ظروف عمل جديدة ومستقبلية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وخلال الانتقال بين المستويات التعليمية، بما في ذلك حالات نقل المدارس، يجب على معلمي مدرسة المنشأ إبلاغ مدرسي المدرسة المقصودة لتيسير إدراج الشخص ذي الإعاقة.

عند وضع الخطة التعليمية، يؤخذ في الاعتبار كلا من شهادة الإعاقة وملف الأداء لتحديد الأدوات والاستراتيجيات وطرق لخلق بيئة تعليمية مواتية بأبعادها من تواصل وتنشئة اجتماعية واتصال وتفاعل وتوجيه واستقلال الذاتي.

ويوفر المعهد أساليب التدريس والتقييم فيما يتعلق بالبرمجة الفردية، بما في ذلك التشغيل الفعلي لمشروع تناوب المدرسة والعمل، وضمان مشاركة الجهات الفاعلة المشاركة في مشروع الإدماج مع ترتيب تنسيق التدخلات المخطط لها ، ولتفاعلها مع المشروع الفردي. وتخضع الخطة لمراجعات دورية خلال العام الدراسي من أجل التأكد من تحقيق الأهداف وإجراء إضافات وتغييرات محتملة.

ولا يزال التشريع الحالي ساري المفعول مع الإجراءات المتوخاة حتى 1 أيلول/سبتمبر 2019.

## مراجع قانونية

[المرسوم التشريعي رقم 66 بتاريخ 13 أبريل/نيسان 2017](#) ( قوانين لتعزيز الإدماج المدرسي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ، وفقا للفقرتين 180 و181 من المادة 1 الحرف ج، من القانون 107 بتاريخ 13 يوليو 2015).

[بيان ضمان الخصوصية رقم 535 بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين أول 2015](#) ( "معالجة البيانات المناسبة للكشف عن حالة إعاقة الطلاب المدرجة في السجل الوطني للطلاب")؛

[قانون رقم 107 بتاريخ 13 يوليو/تموز 2015](#) (إصلاح النظام الوطني للتعليم والتدريب والتفويض من أجل إعادة تنظيم الأحكام التشريعية القائمة)؛

بروتوكول التفاهم بشأن حماية الحق في الصحة والدراسة والإدماج (اتفاق 27 مارس/آذار 2015 بين وزارة التعليم والجامعة والبحوث ووزارة الصحة)؛

[القانون رقم 128 بتاريخ 3 نوفمبر/ تشرين تانى 2013](#) (تغيير بقانون ،مع تعديلات ،من المرسوم بقانون رقم 104 بتاريخ 12 سبتمبر 2013 ، بشأن تدابير عاجلة في مجالات التعليم والجامعات والبحوث)؛

[مرسوم بقانون رقم 78 بتاريخ 31 مايو 2010](#) ( تعديل بقانون رقم 122 بتاريخ 30 يوليو 2010)؛

[ملاحظة رقم 4274 بتاريخ 4 أغسطس 2009](#) (مبادئ توجيهية لإدماج التلاميذ ذوي الإعاقة)؛

[القانون رقم 18 بتاريخ 3 مارس 2009](#) (تصديق وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مع البروتوكول الاختياري، والتي وقعت في نيويورك 13 ديسمبر 2006 ، وإنشاء المرصد القومي حول واقع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة).

اتفاق 20 مارس/آذار 2008 بين الحكومة والمناطق والهيئات المحلية (حول طرق ومعايير الالتحاق بالمدارس وتولى مسؤولية ذوى الاحتياجات الخاصة)؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة 13 ديسمبر ؛

مرسوم رئيس مجلس الوزراء رقم 185 بتاريخ 23 فبراير/شباط 2006 ( لائحة لتحديد طرق ومعايير هوية التلميذ كفرد فى حالة إعاقة، بموجب المادة 35، الفقرة 7 ، من القانون رقم 289 بتاريخ 27 ديسمبر 2002)؛

قانون رقم 328 بتاريخ 8 نوفمبر 2000 ( القانون الإطارى لتحقيق النظام المتكامل للتدخلات والخدمات الاجتماعية)؛

مرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ 24 فبراير/شباط 1994 ( ميثاق التوجيه والتنسيق بشأن مهام الوحدات الصحية المحلية تجاه ذوى الاحتياجات الخاصة)؛

قانون رقم 423 بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين اول 1993؛

قانون رقم 104 بتاريخ 5 فبراير /شباط 1992.

## **PIANO EDUCATIVO INDIVIDUALIZZATO (PEI)**

In base all'articolo 5 del DPR 24 febbraio 1994, il Piano Educativo Individualizzato è il documento contenente la **sintesi coordinata dei tre progetti** (didattico-educativi, riabilitativi e di socializzazione) di cui si prevede, nell'articolo 13 comma 1 lettera a della Legge 104 del 1992, una **forte integrazione a livello scolastico ed extrascolastico della persona con disabilità**.

Il PEI di cui all'art. 12, comma 5, legge n. 104/92 è **redatto dal Gruppo di lavoro per l'handicap operativo (GLHO)** composto dall'intero consiglio di classe congiuntamente con gli operatori dell'Unità Multidisciplinare, gli operatori dei servizi sociali, in collaborazione con i genitori. Il documento contiene tutte le attività educative e didattiche programmate, con relative verifiche e valutazioni ed è redatto **entro il 30 luglio** dell'anno scolastico precedente (art. 3 comma 1 DPCM 23 febbraio 2006 n. 185).

Il PEI è un impegno alla collaborazione tra **tutti gli operatori** coinvolti per il raggiungimento degli obiettivi indicati e condivisi, con **verifiche di medio termine** sulle attività realizzate ed eventuali adeguamenti.

All'inizio di ogni anno scolastico, il PEI deve essere **rivisto ed aggiornato** effettuando una verifica dei progressi realizzati.

Nel **passaggio da un grado d'istruzione all'altro**, il Dirigente scolastico prende gli opportuni accordi con la **scuola prescelta dall'alunno con disabilità per la prosecuzione degli studi**, al fine di garantire continuità nella presa in carico, nella progettualità, e nell'azione educativa. Nei passaggi di ciclo il PEI sarà realizzato con la **collaborazione dei docenti del ciclo precedente coinvolti nelle iniziative di sostegno**.

Al termine della Scuola secondaria di primo grado saranno attivate le **migliori forme di orientamento** e di auto-orientamento dell'alunno con disabilità, al fine di aiutarlo a **scegliere il percorso formativo rispondente alle sue potenzialità e preferenze**.

L'articolo 3 dell'Intesa tra il Governo, le Regioni e gli Enti locali del 20 marzo 2008 stabilisce che durante tutto il periodo educativo e soprattutto nella fase precedente all'uscita dal sistema scolastico o formativo, le istituzioni scolastiche, in raccordo con il

servizio specialistico dell'Infanzia e dell'Adolescenza del Servizio Sanitario Nazionale, i servizi sociali e la famiglia, si impegnano ad adottare iniziative che favoriscano **l'accompagnamento della persona con disabilità alla vita adulta quali**, ad esempio, le esperienze di transizione scuola-lavoro, gli stages, i contratti di collaborazione con le agenzie territoriali responsabili per la disabilità adulta, al fine di garantire la **continuità del progetto individualizzato di sostegno**. In tale fase le Regioni, gli Uffici Scolastici Regionali e i soggetti pubblici di cui all'art. 1, comma 5 della Legge 8 novembre 2000 n. 328, pianificano e promuovono le azioni atte a garantire le migliori condizioni di transizione alla vita adulta secondo modalità consone alle specificità territoriali.

Nella formulazione del Piano Educativo Individualizzato, vanno elaborate le proposte relative all'individuazione delle risorse necessarie, ivi compresa l'indicazione del **numero delle ore di sostegno**, che devono essere esclusivamente finalizzate all'educazione e all'istruzione, restando a carico degli altri enti istituzionali la fornitura delle altre risorse professionali e materiali necessarie per l'integrazione e l'assistenza dell'alunno con disabilità richieste dal Piano Educativo Individualizzato, in base all'art. 10 comma 5 della Legge 30 luglio 2010 n. 122.

Con l'approvazione del **Decreto Legislativo 13 aprile 2017 n. 66**, il Piano Educativo Individualizzato (PEI) diventa parte integrante del progetto individuale di cui all'articolo 14 della Legge 8 novembre 2000 n. 328.

A partire dal **1 settembre 2019**, la redazione del PEI degli alunni con disabilità subirà delle modifiche parziali rispetto alla normativa attuale, sarà elaborato e approvato dai docenti contitolari o dal consiglio di classe, con la partecipazione dei genitori o delle persone che ne esercitano la responsabilità, delle figure professionali specifiche interne ed esterne all'istituzione scolastica che interagiscono con la classe e con l'alunno con disabilità e con il supporto dell'Unità di valutazione multidisciplinare.

Il Piano educativo sarà redatto **all'inizio di ogni anno scolastico** a partire dalla scuola dell'infanzia, con aggiornamenti in presenza di nuove e sopravvenute condizioni di funzionamento della persona con disabilità. Nel passaggio tra i gradi di istruzione, compresi i casi di trasferimento fra scuole, i docenti della scuola di provenienza devono informare quelli della scuola di destinazione per favorire l'inserimento della persona con disabilità.

Nella stesura del PEI si tiene conto della **certificazione di disabilità e del Profilo di funzionamento** per individuare strumenti, strategie e modalità per realizzare un ambiente di apprendimento nelle dimensioni della relazione, della socializzazione, della comunicazione, dell'interazione, dell'orientamento e delle autonomie.

Nel PEI sono previste le modalità didattiche e di valutazione in relazione alla programmazione individualizzata, anche per l'effettivo svolgimento dell'alternanza scuola-lavoro, assicurando la partecipazione dei soggetti coinvolti nel progetto di inclusione con le modalità di coordinamento degli interventi previsti e la loro interazione con il Progetto individuale.

Il PEI è soggetto a verifiche periodiche nel corso dell'anno scolastico al fine di accertare il raggiungimento degli obiettivi e apportare eventuali modifiche ed integrazioni.

Fino al 1 settembre 2019 rimane in vigore la normativa attuale con le procedure previste.

### **Riferimenti normativi**

[Decreto Legislativo 13 aprile 2017 n. 66](#) (Norme per la promozione dell'inclusione scolastica degli studenti con disabilità, a norma dell'articolo 1, commi 180 e 181, lettera c), della legge 13 luglio 2015, n. 107);

[Parere Garante privacy del 15 ottobre 2015 n. 535](#) (Parere su uno schema di regolamento in materia di "Trattamento dei dati idonei a rivelare lo stato di disabilità degli alunni censiti nell'Anagrafe nazionale degli Studenti");

[Legge 13 luglio 2015 n. 107 \(Riforma del sistema nazionale di istruzione e formazione e delega per il riordino delle disposizioni legislative vigenti\)](#);

[Protocollo d'intesa per la tutela del diritto alla salute, allo studio e all'inclusione](#) (Accordo del 27 marzo 2015 tra il Ministero dell'Istruzione, dell'Università e della Ricerca e il Ministero della Salute);

[Legge 8 novembre 2013 n. 128](#) (Conversione in legge, con modificazioni, del decreto-legge 12 settembre 2013, n. 104, recante misure urgenti in materia di istruzione, università e ricerca);

**Decreto Legge 31 maggio 2010 n. 78**, (conv. **legge 30 luglio 2010, n. 122**);

Nota del 4 agosto 2009 n. 4274 (Linee guida per l'integrazione scolastica degli alunni con disabilità);

**Legge 3 marzo 2009 n. 18**; (Ratifica ed esecuzione della Convenzione delle Nazioni Unite sui diritti delle persone con disabilità, con Protocollo opzionale, fatta a New York il 13 dicembre 2006 e istituzione dell'Osservatorio nazionale sulla condizione delle persone con disabilità)

**Intesa tra il Governo, le Regioni e gli Enti locali del 20 marzo 2008** (Intesa in merito alle modalità e ai criteri per l'accoglienza scolastica e la presa in carico dell'alunno con disabilità);

**Convenzione delle Nazioni Unite sui diritti delle persone con disabilità del 13 dicembre 2006**;

**Decreto del Presidente del Consiglio dei Ministri 23 febbraio 2006 n. 185**;  
(Regolamento recante modalità e criteri per l'individuazione dell'alunno come soggetto in situazione di handicap, ai sensi dell'articolo 35, comma 7, della **legge 27 dicembre 2002, n. 289**);

**Legge 8 novembre 2000 n. 328** (Legge quadro per la realizzazione del sistema integrato di interventi e servizi sociali);

**Decreto del Presidente della Repubblica 24 febbraio 1994** (Atto di indirizzo e coordinamento relativo ai compiti delle unità sanitarie locali in materia di alunni portatori di handicap);

**Legge del 27 ottobre 1993 n. 423**;

**Legge del 5 febbraio 1992 n. 104.**